الأنباء
الاربعاء 13 يونيو 2012

إعداد: بداح العنزي b.alenezi@alanba.com.kw

المطيري: أعضاء «الفنية» 7 بدلاً من 14 لإنهاء مشكلة عدم اكتمال النصاب الذي تعاني منه اللجنة

فرز المطيري

كشف رئيس اللجنة الفنية في المجلس البلدي فرز المطيري عن توجه لتعديل اللائحة الداخلية في المجلس البلدي المادة 40 فيما يتعلق بعدد اعضاء اللجنة الفنية.

وقال المطيري: ان هذا التوجه يتضمن تغيير عدد اعضاء اللجنة الفنية الى 7 اعضاء بدلا من الوضع الحالي 14 عضوا مشيرا الى ان هذا يهدف الى انهاء مشكلة عدم اكتمال النصاب القانوني الذي تعاني منه اللجنة بحيث يشترط حضور 8 اعضاء في الاجتماع فيما ان التعديل الجديد يعطي للجنة الحق في الانعقاد بحضور 4 اعضاء من اصل 7 اعضاء.

وذكر ان هذا النظام كان معمولا به قبل تطبيق القانون 2005/5 حيث كانت اللجنة الفنية مكونة من 7 اعضاء فيما تتألف اللجنة حاليا من جميع اعضاء المجلس ما عدا الرئيس ونائبه.

يذكر ان اللجنة كان مقررا لها ان تبحث العديد من المواضيع منها: مشروع الواجهة البحرية لمنطقة الصليبخات والذي تم احالته من لجنتي الجهراء والعاصمة الى اللجنة الفنية لبحثه واتخاذ جميع القرارات المناسبة في هذا الموضوع، وكذلك الاقتراح المقدم من العضو السابق شايع الشايع والعضو مهلهل الخالد بشأن استخدام الطاقة البديلة (الطاقة الشمسية) في جميع مباني الكويت، اضافة الى الاقتراح المقدم من العضو م.اشواق المضف بشأن جسور مشاة مكيفة تربط المواقف متعددة الادوار والابراج التجارية والادارية في مدينة الكويت وتفعيل المادة رقم 20 من القانون رقم 8 لسنة 2010 بشأن حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة، مع بحث موضوع تدوير اطارات موقع الرحية وكذلك الاقتراح المقدم من الاعضاء م.جنان بوشهري واحمد المعوشرجي وم.اشواق المضف بشأن انشاء جسر يربط بين مدينة الكويت وجزيرة فيلكا، كما تناقش اللجنة ايضا طلب وزارة المواصلات تقليص مساحات بعض محطات تقوية الارسال والاستقبال.

العنزي: أستغرب سرعة تخصيص البلدية 11 مليون متر للأبقار ونحن بحاجة للأراضي

م.عبدالله العنزي

قال عضو المجلس البلدي م.عبدالله العنزي ان الحفاظ على المال العام وفق النظم واللوائح وقبلهما الدستور هو مسؤولية كل مواطن وفق المادة 71 من الدستور وان القيام بهذا الدور هو أمر أصيل في عملي، مبينا أن الاجتهاد والحرص على المال يجب ألا يفسر على أنه اتهام للآخرين بالذم أو القاء الشبهة عليهم، مبينا أن ما حدث في جلسة صباح أمس الاول كان امرا صحيا في النقاش والجدل والذي يوضح أن الجميع حريص على المصلحة وفق رؤيته الفنية ووفق منظور فني أوسع وأدق.

وأضاف أن التصويت كان على الموافقة على تخصيص 11 مليون متر مربع لمربي الابقار في منطقة كبد، وهذا الامر جيد وإنجاز كبير لو تحقق وقد صوتنا عليه، ولكنني استدركت وطلبت إعادة التصويت مع إضافة بعض التعديلات الجوهرية على الموضوع لمزيد من المهنية وحتى لا نتهم بأي أمر آخر، مؤكدا أنه أثناء التصويت لم تتم مناقشة ما أشرت اليه لذلك رفضت التصويت وتحفظت على الاجراء الذي اعتبرته غير لائحي وفيه إجحاف بحق الآخرين، مع العلم انه تمت مناقشة هذا الموضوع في جلسة سابقة، وتم الاتفاق على موعد سحب المعاملة لإضافة بعض التعديلات وارتأى الزملاء إعادة التصويت عليها في جلسة استكمالية لمناقشة التعديلات التي تقدمت بها، ولقد وقعت ضمن مجموعة من الاعضاء على هذا، رغم أنه لم يتم، مما دعاني للاعتراض، حيث إن الأمر كان بسيطا، حيث إنني تساءلت عن سرعة تخصيص البلدية مساحة 11 مليون متر مربع لمزارع الأبقار في كبد، في حين اننا كنا نطالب البلدية بتخصيص مناطق أقل مساحة بكثير للمواطنين وللسكن ولكن دون جدوى، مؤكدا أنني طالبت بنقل مزارع الصليبية وإلحاقها بهذه المنطقة ومنح أصحاب مزارع الصليبية أحقية في كبد، على أن تسلم الهيئة العامة للرعاية السكنية المنطقة لتحويلها لمنطقة سكنية ومع اشتراط عدم فتح الباب لتقسيم وفرز المزارع الجديدة في كبد درءا لتحويل المشروع من تنموي الى تجاري وحتى لا يذهب الهدف من التخصيص.

بحث تعديل مساحة مارياوكاسر للأمواج لنادي الضباط

تبحث لجنة محافظة مبارك الكبير في اجتماعها اليوم برئاسة م.اشواق المضف طلب وزارة الداخلية تعديل مساحة مارينا وكاسر للامواج لنادي ضباط الشرطة بمنطقة ابوالحصانية الى 230 الف متر مربع.

وينص جدول الاعمال على التالي:

طلب وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية تخصيص موقع مسجد بمنطقة صبحان الصناعية، كتاب شركة مؤسسة التعليم الاهلي بشأن مدرسة التكامل العالمية بشأن قطعة الارض الواقعة بجوار القطعة رقم 1 قسيمة 379 بمنطقة صباح السالم، تخصيص مسجد ومواقف سيارات بمنطقة العدان قطعة 2، طلب وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية تخصيص موقع لمسجد بمنطقة ابوفطيرة الشريط الساحلي بالقطعة رقم 10، طلب وزارة التربية الموافقة على بناء مدرسة ثنائية اللغة خاصة بمنطقة صباح السالم.

تبليط الساحة الترابية لهيئة المعلومات جنوب السرة

محمد المفرج

قدم العضو محمد المفرج اقتراحا بشأن تبليط الساحات الترابية لمبنى هيئة المعلومات المدنية جنوب السرة.

وقال المفرج في اقتراحه نظرا لما يعانيه المراجعون لمبنى الهيئة العامة للمعلومات المدنية لانجاز معاملاتهم من عدم سفلتة الساحات الترابية المستخدمة كمواقف سيارات والمواجهة للمبنى وخصوصا في الايام الممطرة والتي تتحول بها الساحات الترابية الى ارض طينية من الصعب السير عليها ووقوف السيارات.

كما ان هذه الساحات لا تتوافر فيها مواقف لذوي الاحتياجات الخاصة الذين يكون من الصعب عليهم انجاز معاملاتهم.

لذلك اقترح تكليف بلدية الكويت بالتنسيق مع وزارة الاشغال العامة للقيام بسفلتة هذه الساحات الترابية وتقسيمها كمواقف سيارات سطحية تخدم المراجعين الذين يرغبون في انجاز معاملاتهم.

البغيلي: البلدي فتح قنوات اتصال مع العديد من الجهات للتطوير والتنظيم

قال عضو المجلس البلدي احمد البغيلي انه ومع اقتراب انتهاء عمر المجلس الحالي نؤكد ان اعضاء المجلس بذلوا جهودا كبيرة من أجل الانتهاء من جميع المعاملات والمشاريع، سواء كانت خاصة او عامة مما ساهم بشكل واضح في الاسراع بعجلة التنمية.

واضاف ان اللجان المنبثقة من المجلس استطاعت أن تحدث بعض التطور والتغيير الملحوظ من خلال ما تم تقديمه سواء على مستوى الاجتماعات مما ساهم في اتخاذ القرارات التي تم مراعاة القوانين واللوائح فيها والمصلحة العامة.

واوضح ان المجلس الحالي قام بنقلة نوعية من ناحية كيفية عرض المشاريع ودراستها ومناقشتها والتي كرست أولويتها بجمع المعلومات من جميع وزارات الخدمات وطرحها لإتاحة المجال للبحث الفني التطويري وإعطاء الأهمية والأولوية لمناهج التطوير ووضع الأسس المناسبة لها.

وأفاد بأن المجلس قام ايضا بفتح قنوات اتصال مع الجهات المعنية بالتطوير والتنظيم لوضع تصور شامل للتطوير يحدد الأهداف وينظم الوسائل والأساليب التي تحقق ذلك مع التركيز على المشاريع الكبرى العامة التي تبرز جانب التطوير والتحديث وهو ما ظهر جليا على ارض الواقع من احداث نهضة عمرانية متجانسة تتجنب النشوز والبعد عن الهوى والمصالح الفردية الضيقة على الرغم من كون قانون البلدية مكبلا للاعضاء وقد طالبنا وسنستمر في المطالبة بتعديله.

وقال ان لجان المحافظات شهدت تنشيطا لدورها من خلال التنسيق ودراسة المعاملات بشكل فني لانجازها دون اخطاء مما حدا بعدم تأخر اي معاملة لدى اللجان على الرغم من عدم تعاون وزير البلدية في اغلب الاحوال.

واكد البغيلي ان حدوث بعض الخلافات سواء في جلسات المجلس أو في اللجان، انما كانت اختلاف في الرأي ومناقشات الهدف منها الشفافية والوصول لافضل القرارات.

وأوضح ان المجلس البلدي لم يستهدف الوزير او احدا في الجهاز التنفيذي وانما خلافنا معهم كان حول مصلحة الدولة التي يجب ان نحافظ عليها ونقاتل من اجلها ولن نوافق على التهاون مع الفاسدين.

وقال ان المجلس اقر عددا من المشاريع الكبرى وكان دائما ما يتخذ القرارات التي تصب في مصلحة المواطن، وهو ما احدث نقلة نوعية تحسب للاعضاء بغض النظر عن القرارات العشوائية التي تصدر من وزير البلدية برفض بعض من قرارات المجلس.

واوضح ان اعضاء المجلس قدموا المئات من الاقتراحات والاسئلة والتي تهتم جميعها بالمواطن وتطوير الدولة، ولولا تخاذل الجهاز التنفيذي والوزير في الرد عليها لكانت هناك طفرة في الكويت، الا اننا نصدم بعدم مد يد العون وتهميش دور المجلس البلدي لعدم الإجابة عن أغلب الأسئلة والاستفسارات فهل من المعقول أن تعجز البلدية عن الرد على عشرات الأسئلة خلال فترة ثلاث سنوات وبالرغم من الكفاح الذي قام به الأعضاء في إقرار بعض المشاريع، إلا أن هذا التخاذل من قبل الجهاز يشير إلى الكثير من علامات التعجب والاستفهام فإما أن يكون ذلك استخفافا أو تعمدا لعدم كشف ما هو مستور من تجاوزات.

أحمد البغيلي

لجنة حولي تبحث تخصيص موقع بديل لجهاز الأمن الوطني غرب مشرف

تبحث لجنة حولي خلال اجتماعها اليوم برئاسة م.محمد الهدية طلب جهاز الأمن الوطني، تخصيص موقع بديل لمقر الجهاز غرب مشرف.

ويتضمن جدول الاعمال التالي: طلب وزارة الكهرباء والماء تخصيص موقع لمحطة تحويل رئيسية بمنطقة السالمية قطعة رقم 227، الاقتراح المقدم من العضو عبدالله الكندري بشأن عمل دوار بين منطقتي السلام وحطين، طلب وزارة التجارة اضافة نشاط الطعون ومعدات ادوات بحرية، طلب تخصيص مصلى للرجال في المواقف المخصصة لزائري مستشفى المواساة، انشاء مبنى لمواقف السيارات متعددة الادوار لموظفي وزارة الاعلام بمبنى السالمية - شارع قطر، المخزن الواقع بمنطقة السالمية ق 10 شارع عيسى القطامي عمارة رقم 7.

المضف تطالب بتعديل قانون البلدية 2005/5

م.أشواق المضف

ناشدت رئيسة لجنة محافظة مبارك الكبير في المجلس البلدي م.أشواق المضف أعضاء السلطتين التشريعية والتنفيذية سرعة تعديل قانون البلدية 5 لسنة 2005 لوجود الكثير من الثغرات فيه وخصوصا بعد العمل به لمدة 7 شهور.

وقالت م.المضف في تصريح للصحافيين امس ان قانون البلدية الحالي هو السبب الرئيسي للاصطدامات الدائمة بين اعضاء المجلس البلدي ووزير الدولة لشؤون البلدية والجهاز التنفيذي وذلك لوجود مواد مبهمة وغير واضحة للطرفين اضافة الى ان القانون سلب حق الأعضاء في الرقابة والتشريع وأصبح القرار النهائي لأي مشروع بيد وزير البلدية الذي يعتبر وكأنه «الآمر الناهي» في كل القرارات.

واستغربت م.المضف من عدم وقوف مجلس الوزراء مع القرارات التي يستخدم المجلس البلدي فيها المادة (14) والتي يرفع من خلالها القرارات الخلافية بينه وبين وزير البلدية اليه حيث ان أغلب القرارات التي يتخذها تكون ضمن توجه الوزير اضافة الى ان بعض القرارات تبقى وقتا طويلا لديهم من دون اتخاذ اي قرار تجاهها.